

حقوق الإنسان فى ظل الوضع الفصوصي للسودان*

مجدى أحمد حسين

التعامل معه إلا بالرفض والإدانة .

الديمقراطية، مفاهيم نظرية

النظام الديمقراطي لا يمكن مناقشته أو المطالبة به في الفراغ الكوني ، فالنظام الديمقراطي هو تقضي الاستبداد ، أى أنه تحقيقاً أكبر قدر من المشاركة السياسية والشعبية على كل المستويات ، وعدم حصر مراكز اتخاذ القرارات في دائرة محدودة ، وتداول السلطة بين فئات وأحزاب في إطار دستوري متفق عليه .

من وجهة نظر إسلامية فأننا لا نختلف معديمقراطية الغرب في معظم آليته الداخلية ، ولكن الخلاف يمكن أساساً في قضية الإطار الدستوري التي غالباً ما يتجاهلها بعض مثقفينا ، فنحن نرى أن الإطار الدستوري في دولة إسلامية لابد أن يختلف عن الإطار الدستوري الغربي من زاوية المقادير والمروريات ، وتجاهل الحقيقة التاريخية هو الذي يطيل من متاعب ومعاناة أمتنا ، أما قضياباً توازن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، والعدد السياسي والجنسي ، ومسألة تداول السلطة بأسلوب سلمي ديمقراطي فلا خلاف عليها من حيث المبدأ .

ومن المهم في هذا الإطار . أى بعد تحديد خلافنا مع النسوج الغربي للديمقراطية - أن

يجب في البداية التأكيد على أن قضية حصانة " حقوق الإنسان " قضية مقدسة ومركزية ولا بد أن تحظى باستقلالها النسبي عن قضية النظام السياسي ، فإذا كانت طبيعة النظام السياسي قابلة للجدل والخلاف ، فإن انتهاك حقوق الإنسان أمر مرفوض وبصورة مطلقة ، ومع هذا فإنه لابد من الفصل بين توفر الحد الأدنى لضمانات حقوق الإنسان وبين التقليد الحرفي للنظام الديمقراطي الغربي ، وبالتالي لا يجب اعتبار أن غياب نظام سياسي من النمط الغربي يعني أن انتهاك حقوق الإنسان قد بلغ ذروته بشكل أعلى .

وعلى سبيل المثال فإن قضية تعذيب المعارضين السياسيين هي أخطر ما يشغلنا في عالمنا العربي باعتبار أن استمرار هذه الممارسات يضع الإنسان العربي تحت مستوى الأدمية ، وفي ظل الأنظمة العربية هناك دول تدعى التعددية تسمح بدرجة من حرية الصحافة وبالتعذيب الحربي ، ومع ذلك فإن اتساع نطاق التعذيب أو القتل خارج نطاق القانون في هذه البلاد يتطرق على سجل الاتهامات الموجهة للسودان لو تم استبعاد حرب الجنوب التي سنعود إليها لاحقاً .

نقول أن طبيعة النظام السوداني قابلة للنقاش والأخذ والعطاء ، أما انتهاك نظام السودان لحقوق الإنسان إن صح وتأكد فهو أمر لا يقتصر ولا يمكن

* هذا المقال مأخوذ من مداخلة الكاتب في المناظرة التي نظمها مركز القاهرة في أكتوبر ١٩٩٥ حول الموضوع .

كل ٤ سنوات ، وهو وضع لا يمكن لأى مجتمع أن يتحمله . وقد عانت الديقراطية الغربية من احتمال فوز الأحزاب الشيوعية في الانتخابات ، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من اضطراب الأوضاع ، أو ضرب النظام الرأسمالي في حد ذاته ، وقد ألت الت鞠بة - حتى قبل سقوط الإتحاد السوفيتي - إلى تحويل الأحزاب الشيوعية الأوروبية لواقعها وبرامجها لاستباق مع الدستور العام للبلاد وهو ما عرف بالأوروشيوبيوية ، وبالفعل عندما وصلت بعض هذه الأحزاب إلى الحكم بصورة انتلانية (فرنسا) لم يشهد المجتمع أي هزات .

خصوصية الحالة السودانية

كاتب هذا التعقيب من المدافعين عن تطوير تجربة التعدد الحزبي في مصر وفي غيرها من البلاد الغربية . أما بالنسبة للسودان فنحن نرى أن أوضاعه خاصة جداً ، ويensus هذا لو طبقنا عليه المعايير الأربع لاستقرار النظام الديقراطي . فالديقراطية لا توجد في فراغ ولا توجد أو تزول بقرار ، إنما كيان حبوي ينمو اجتماعياً بالتدريج سواء أراد الحكم أو لم يرد .

وإذا اتفقنا أن الديقراطية في معناها العام تنقسم إلى شقين هما أوسع مشاركة سياسية وشعبية ، وتناول السلطة في إطار الدستور سنجد أن الإنقاذ السودانية قطعت شوطاً أساسياً على المحور الأول من خلال المؤشرات الشعبية الجغرافية والنوعية المفتوحة لكافة الاتجاهات ، ولم تصل بالتأكيد إلى المحور الثاني بعد ، وهذا التطور مررهون باستكمال الشرائط الأربع للديقراطية التي حددها في فقرة سابقة .

والحقيقة أن اخطر ما تقول به الإنقاذ هو توحيد السودان وإقامة دولة مركزية وهو إنجاز تاريخي لو تکل إلى نهايته بالنجاح ، إذ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقة بدون دولة . إن واقع السودان فريد من نوعه ، وإن تشابهت معه أوضاع كثير من الدول الأفريقية . فنحن إزاء قارة صفيرة مفتوحة

تستعيد ذاكرتنا كيف تطورت واستقرت ديمقراطية الغرب ؟ فالديمقراطية الغربية لم تستقر إلا بعد إنجاز عدد من القواعد الأساسية للبنيان ، وبعد اجتياز صراعات داخلية وحروب أهلية عنيفة ، ليس فقط خلال القرون القليلة الماضية بل وحتى وقت متأخر من القرن العشرين ، وإن اختلف المعدل من بلد آخر . والقواعد التي استقر عليها بناء الديمقراطية الغربية هي :

- ١) إجماع الأمة على أساس دستوري واحد يدور الصراع المعنوي في إطاره .
- ٢) توحيد التراب الوطني وإنما مشروعية أو حق الانفصال من أي فئة داخل المجتمع .

٣) تحقيق قدر محسوس من التوازن الاجتماعي ، حيث لا يمكن استقرار أي نظام ديمقراطي في ظل فوارق رهيبة بين الطبقات ، أو في ظل انتشار مجتمعات ، باختصار فإن الديمقراطية لا تزدهر في إطار مجتمع تعاني أقسام واسعة منه من الفقر المدقع .

٤) تأمين المجتمع من مخاطر الفزو الخارجي ، نقصد بالطبع أقصى تأمين ممكن ضد هذا الخطير ، وتخفيضه إلى الحد الأدنى بحيث لا يصبح خطراً يومياً يهدد سلامته المجتمع .

ولو اختلف أي شرط من هذه الشروط فإن الديمقراطية الغربية تنهار أو تتعطل ، وهذا ما حدث بالفعل خلال القرنين العاشر والعشرين في أوروبا والولايات المتحدة .

يقول د. حسن الترابي أنه " لو تأملنا الخلاف الحزبي في بلد ديمقراطي غربي لوجدناه موزعاً بحدود . فالفرق بين حزب المحافظين وحزب العمال في بريطانيا مثلاً محدود جداً ، والفرق بين الديقراطيين والجمهوريين في أمريكا محدود جداً . وهذا ما نقصده بالأساس الديقراطي ، لأن الديمقراطية كنظام تنهار فوراً إذا كان معنى فوز أحد الأحزاب تحقيق انقلاب اجتماعي شامل ، لأن هذا يعني إحداث ثورة أو تغيير جذري في المجتمع

القومى القادر على إفراز أحزاب على أساس فكري وسياسي وليس على أساس جغرافي قبلى طائفى . فالمشكلة الجوهرية فى السودان هي غياب الدولة القومية . والتأثير الكبيرة لثورة الإنقاذ هي تقدمها فى هذا الاتجاه .

وإن بعضاً مما يعتبره البعض انتهاكاً لحقوق الإنسان هو في الواقع جزء من عملية بناء الدولة القومية الحديثة في السودان . التركيز على تنمية الطرق البرية ، عودة الملاحة النهرية من الشمال إلى الجنوب ، تشطيط الطريق الداخلي ، وإعطاء الأولوية للمناطق المحرمة خارج المدن الكبرى القليلة ، فقبل الإنقاذ كان ٩٠٪ من موظفي الدولة في الخرطوم أما الآن فقد جرى توزيع معظمهم على كافة أنحاء السودان . قبل الإنقاذ كان أهل المدن وهم يشكلون ٢٠٪ من السكان يحصلون على ٤٥٪ من إيرادات الدولة ولعل هذا يفسر بعض الندم الذي شعر به أهل المدن الآن ، وقد كانت موجبات العدل في توزيع الموارد والإمكانات بلا شك على حساب أهل المدن في المدى التصريح .

ولكن الذي يعنيانا الآن هو تأثير الوضع السياسي والديمقراطي بحالة التفكك القومي الريءيب الذى كان يعياه السودان قبل الإنقاذ . فالشورة الإدارية الجارية الآن في السودان ليست انتهاكاً للحريات ولا هي انتهاك لحقوق الإنسان فنعني إزاء تغيير ثورى ، ومهمماً كان اختلافنا مع هذا الاتجاه الشورى فلا بد من مراعاة طابع الإجرامات الشورية التي جرت في كل بلدان العالم حال انتقالها من وضع إلى وضع آخر . ونعن نقول إن انتقال السودان إلى وضع الدولة القومية المتبلورة هو في مصلحة الشعب السوداني بأسره وفي مصلحة تطوره الديمقراطي . وتنطبق هذه الإجرامات الشورية على القوات المسلحة وعلى قيادات مؤسسات الدولة المدنية ، ولم يجر ترشيد لموظفي الدولة في السودان ، وال الصحيح أن قيادات من مختلف الأحزاب والاتجاهات تشارك في عملية

الحدود يحكمها جهاز إداري بالغ الصبور ، وهذه الدولة الشاسعة كانت مقطعة الأوصال وهو ما يظهر في شبكة المواصلات والاتصالات محدودة النمو ، والإهمال شبه الكامل للأقاليم خارج الخرطوم . وبيدو القلق الشديد لبعض المثقفين من غياب الديمقراطية التعددية من النمط الغربي مثرياً للدهشة عندما نعلم أن البث الإذاعي قبل ثورة الإنقاذ كان يقطع الخرطوم وحدها وبعض المناطق المحيطة بها بالكاد ، وهو لم يقطع كل السودان إلا في عهد الإنقاذ . أما بالنسبة للبث التليفزيوني فإنه ما يزال حتى الآن لا يغطي كل السودان ، كما أن الصحف اليومية - قبل الإنقاذ - لم تكن تصل لمعظم أقاليم السودان ، إن هذه الأدوات والوسائل بشارة البناء التحتى Infrastructure ممارسة ديمقراطية وبدون استكمالها يصبح الحديث عن الديمقراطية كلاماً ظرياً .

لقد فشلت التجارب الحزبية السابقة في السودان والتي لم تستمر إلا لفترات وكان سبباً رئيسياً لذلك الطابع الطائفي للحزبين التقليديين الاتحادي والأمة . وبينما عجزت القوى السياسية الحديثة عن إنهاء سيطرة الأحزاب التقليدية فإن التيارات الإسلامية التي تتنفس إلى نفس القوى الحديثة كانت هي الأكثر ديناميكية وانضباطاً وحماسة في مواجهة نخبة سياسية متهالكة ومتقادمة . وهو ما يقدم أسباباً أكثر من كافية لشرعية تحرك الجيش في يونيو ١٩٨٩ ، وهناك فارق كبير بين انقلابات عسكرية تحركها شهوة الصراع على السلطة ، وبين أنواع من الانقلابات العسكرية تعبر عن استجابة أو حل لأزمة تاريخية كما الحال بالنسبة لانقلاب يوليو ١٩٥٢ في مصر . فأزمة الوضع القبائلي والطائفي في السودان تؤكد الشبه بين السودان ومعظم الدول الأفريقية . حيث تزداد خطورة تحول نظام التعددية الحزبي إلى مجرد تنازع قبلى ، والصومال في هذا مثال واضح . فمثل هذه المجتمعات تحتاج لفترة من الانصهار

يزال مستمراً - في جعل السودان منطقة إضطرابات وبؤرة صراع وعدارة بين الشمال العربي والجنوب ، وتحول بذلك إلى نوع من حاطنِ الصد أو السد الذي يحول دون اندیاح الله العربي الإسلامي إلى وسط وشرق أفريقيا ، بحيث يلتزم مع التجمعات الإسلامية فيها ، والتي تشكل في البلدان الأفريقية المجاورة للسودان أغلبية ولكن مقهورة ومهمشة .

لم قمع سلطات الاحتلال الشماليين دون دخول الجنوب فحسب بل منع دخول اللغة العربية والأنظمة التعليمية بل وحتى الملابس العربية (الجلباب) وبالطبع فإنها منعت بناء المساجد ، ولكن العروبة والإسلام كانا قد انتشرا إلى حد ما في الجنوب في عهد محمد علي . كما ان التفاعل الطبيعي فعل فعله رغم انتفاح الاستعمار وانتشار الإسلام بنسبة ٢٠٪ تقريباً بين أهالي قبائل الجنوب رغم حظر أداء الشعائر الإسلامية ، ورغم حرص الاستعمار البريطاني على عدم ربط الجنوب بباقي البلاد بشبكة مواصلات .

و بعد كل هذه الجهود فوجئ الاستعمار البريطاني بإجماع أهل الشمال والجنوب على وحدة السودان في مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ ، وفي عهد الاستقلال وما أن بدأت حكومة الأزهري في توحيد النظم التعليمية بين الشمال والجنوب بعد احتكار الميلاد التبشيرية للعملية التعليمية في الجنوب ، أى أنه ما أن بدأت حكومة الأزهري في ممارسة أبسط صلاحيات السيادة للدولة الموحدة حتى بدأت شارة التمرد في ١٩٥٥ . والتي لم تكن تنطوي إلا لتشتعل من جديد على مدار أربعين عاماً . وقد ارتبطت حركات التمرد المتsequبة بعلاقات ثيقة بإسرائيل ، ومجلس الكنائس العالمي ، وبالدول الغربية . وقد أبدى جون قرنق (آخر طبعة من قيادات التمرد) ميلاً يسارياً واستفاد بعلاقاته الخفية مع إثيوبيا وكوبا والاتحاد السوفيتي حين كان العسكري الاشتراكي غاضباً على نظام ثيودور .

التغيير وتولى أرفع المنصب . أما تصفية العشوائيات في المطرطوم ، أو إقامة قرى السلام في مناطق جبال النوبة فإنه نقل للسكان من معسكرات عشوائية غير آدمية لا يوجد بها صرف صحى ولا مياه ولا تزيد عن كونها أكواخاً من القش إلى مساكن جديدة نظيفة وصحية . ولا يمكن اعتبار هذا انتهاكاً لحقوق الإنسان . كذلك الحال فيما يتعلق بقرى السلام في جبال النوبة والجنوب وهي مخصصة للسكان النازحين بصورة اختيارية من مناطق التمرد حيث يتم توظيفهم بصورة تظامية ويتم توظيف جهودهم في إطار تنموي من مشروعات زراعية وحرفية بالإضافة لتوفير الخدمات الأساسية : مدارس ، مستشفيات ، ومرافق صحية ، وذلك بدلاً من الحياة في معسكرات اللاجئين ، ومن الإجحاف أن يتتحول شئ إيجابي وإنساني إلى أقصى الحدود إلى مظهر من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان ، فلماذا يصبح التخطيط العمراني في السودان - دون غيره من الدول - مظهراً من مظاهر هذا الانتهاك .

جنوب السودان

إن اخطر ما في قضية حقوق الإنسان في السودان هو خلطها بصورة غير عادلة مع حرب الجنوب التي تستهدف توحيد البلاد والقضاء على قرد مسلح مدعوم من كافة القوى الاستعمارية وله علاقة تاريخية خاصة بإسرائيل ومؤسسات التبشير الغربية ، إن تهديد أي بلد بخطر خارجي مباشر ، أو غير مباشر ، وبصورة مسلحة يلقى بظله بكل تأكيد على الأوضاع الديقراطية حتى في أكثر دول العالم ديمقراطية . وتعنى الحرب الأهلية إسقاط ضوابط حقوق الإنسان ولكن لابد أن توضع هذه الضوابط في إطار الحرب التي لا يمكن أن تخلي من إضرار بالسكان المدنيين كعمليات التهجير والإصابات .

إن التخطيط الاستعماري كان واضحاً - ولا

الإسلامى أو الغربى . وهو تنافس لا يصح أن نأخذ إزاءه موقفنا محابىدا . فإذا كان النمط الأوروبى قد طرح بالفعل وبالقسر وبالاحتلال على أهل الجنوب ، ومع الأسف بطريقة القشور دون الجواهر . فما هو وجه الاعتراض على منافسه الشماليين له بطرح نمط الحضارة العربية الإسلامية .

ان التعدد والتفاعل الاختياري الحر بين الشمال والجنوب هو العملية الطبيعية المنطقية التي كانت ستحدث فى كل الأحوال ، وهو الطريق الأعمق لتحقيق وحدة السودان . وبكل المقاييس فإن نمط الحضارة العربية الإسلامية اقرب إلى قلوب وظروف أهل الجنوب الذين عانوا الاستبعاد والتأخر على يد الغربيين الذين لم يستطيعوا حتى الآن أن يحلوا مشكلة الاستعلاء العنصري للجنس الأبيض على الأجناس الأخرى وفي مقدمتها الجنس الأسود .

ولا شك أن النمط الحضارى الأوروبى والنمط العربى الإسلامى يشان مشروعين لهما إغراهما . ولا يمكن القول يوجد نمط أفريقي متكامل قادر على تحدى كلا المشروعين ، ليس معنى هذا التماهى على الشعارات الأفريقية أو الأوضاع القبلية أو التعامل معها بنطاق الاستئصال . والحقيقة أن النمط الغربى هو الذى يطرح فكرة الاستئصال وهو على عكس الادعاءات هو مشروع للجنس الأبيض الغربى وهو غير قابل للتصدير ، أما نمط الحضارة العربية الإسلامية فهو نمط قائم على التعدد والتنوع . يحترم تعدد الثقافات واختلاف الأديان ، وهذا بشهادة التاريخ على مدى ١٤ قرنا ، لكن هل يلتزم حكام الإنقاذ بهذا المنهج الإسلامى ؟

الرؤية الإسلامية فكرة مثالية وممثل أعلى ، والمارسات الإسلامية هي ممارسات للبشر تخطئ وتصيب ، ولكننا نتحدث عن الاتجاه العام ، فى الواقع إننا نعتبر ممارسات الإنقاذ فى الجنوب من أهم إنجازاتها التاريخية لتوحيد السودان على أساس طوعى اختيارى . إنها تقوم بأول محاولة

ولكن هذه العلاقات لم تقطع فى أى لحظة الصلة الوثيقة لحركة قرقنة مع الغرب وإسرائيل .

أما عن الوضع الحالى للجنوب فهو يتشكل من حوالي ٥ ملايين سودانى .. مليون مسلم . مليون مسيحي ، وثلاثة ملايين وثنى أو لا دينى ، المعروف أن المسلمين والمسيحيين يعانون من الإدراك السطحي لدينهم . أما بالنسبة للمسلمين فالسبب لذلك واضح كما ذكرنا . أما بالنسبة للمسيحيين فهم من أتباع الكنائس الغربية . ورغم وجود فرع للكنيسة القبطية الأرثوذكسيّة في شمال السودان إلا إنها بالطبع لم تتمكن من منافسة المجهود التبشيريّة الغربية التي تستهدف ضم أتباعها للغرب وليس للدين المسيحي . ولاتزال العادات القبلية (كتعدد الزوجات) منتشرة بين مسيحي الجنوب كدليل على عدم جدية اعتنائهم للمسيحية . كما اهتمت الميلاد التبشيرية بنشر اللغة الإنجليزية كبدائل للغة العربية ، والمعروف أن القبائل الجنوبية - ولها محلية خاصة - لا تفهám فيما بينها إلا باللغتين العربية أو الإنجليزية ، هذا باختصار هو حجم . وعمق مشكلة جنوب السودان

دور الإنقاذ حل المشكلة أو لتفاقيها

يعصب للحركة الإسلامية السودانية أنها كانت حزب الشمال الوحيد الذى سعى لمارسة دور فى جنوب البلاد عبر إنشاء فروع والتقدم برشعيها للإنتخابات هناك ، فقد كان للجبهة الإسلامية نواب من جنوب السودان فى البرلمان السودانى الأخير . كذلك شاركت الحركة فى تنظيم جهود الإغاثة ونشر الدعوة الإسلامية وتقديم الخدمات الاجتماعية .

ولم تستهدف الحركة الإسلامية تحقيق التلاحم مع الجنوب بنطاق الغزو والأسلحة القسرية ، والإبادة على الهوية . فالجنوب كان موضعًا للتنافس بين الشماليين والاستعماريين حول ألقمة جنوب السودان تبعاً لأى من النموذجين الثقافيين العربى

للدين المسيحي أكثر مما يحدث في مصر وفي كل البلاد العربية والإسلامية التي توجد بها أقلية مسيحية ، إن حكومة الإنقاذ تركز كثيراً على حماية تنوع الثقافات والعادات والتقاليد والأديان واللغات . فالأحتفالات العامة والبرامج الإعلامية مليئة بشتى الفنون والاستعراضات الأفريقيبة الجنوبيّة . ولم تقل أية تقارير - حتى التقارير العادلة - أن هناك أسلمة قسرية . كشرط لحصول الجنوبي على حقوق المواطن .

إن الدولة وأجهزتها الشعبية قارس بلا شك الدعوة الإسلامية ، ولا نعتقد أن في ذلك جريمة ، خاصة وأن هناك عشرات البعثات التبشيرية ما تزال تعمل في جنوب السودان ، فهل قنع الحكومة نفسها من لعب دور المنافس للبعثات الأجنبية ؟

مهام حقوق الإنسان في السودان

لا غنى عن تنمية حركة حقوق الإنسان في السودان فهذا هدف مطلوب في حد ذاته في كل بلدان العالم خاصة دول ما يسمى بالعالم الثالث ، بالإضافة إلى أن التعولات العميقية في السودان يجب إياطتها بالضمادات الأكيدة بحيث لا تكون على حساب الحقوق الأساسية للإنسان ، وفي اعتقادى أن ذلك يجب أن يكون على محورين أساسيين :

١- تشكيل حركة حقوق الإنسان داخل السودان بشكل على من قبل شخصيات مستقلة لها احترامها من كل الأطراف وليس لها ارتباطات حزبية بالحكم أو المعارضة ، ونعتقد أن الواقع السوداني زاخر بهذه الشخصيات المحترمة . وعلى هذه اللجنة أن تعمل برفق لتثبت أندامها وتتحمل أي متابعة في سبيل ذلك .

٢- قيام المنظمة العربية لحقوق الإنسان بإجراء تحقيقات مستقلة لتحقق أوضاع حقوق الإنسان في السودان ، وطلب تنظيم زيارات متواالية لوفود من اللجنة للقيام بهذه المهمة على أرض الواقع .

جادة منذ استقلال السودان لتحقيق الانصهار والسلام بين الشمال والجنوب . أما الكفاح المسلح ، أو الجماد ، فهو شعار موجه إلى الفئة المسلحة (التمرد) التي لا نبرئها من الشبهات ، وهو ليس شعاراً موجهاً للمسيحيين أو اللادينيين أو معتنقى البيانات الوثيقة الأفريقية ، فالحكم الإسلامي السوداني قدم لأنصاره جنوب السودان ما لم يقدمه أحد على مدار ٤٠ عاماً . فبمجرد القضاء على المقاومة المسكوبة في أي موقع تجرى عملية تنمية شاملة في المنطقة (زراعة - خدمات - شق طرق .. الخ) ، كما يتواجد الآلاف من مواقع العمرد إلى الواقع الواقعة تحت سيطرة الدولة بعد انتشار سمعة المعاملة الجادة المخلصة . ولا شك أن سكان الجنوب قد أرهقوا من طول مدة الحرب والاضطرابات ، ومن المعروف والثابت أن كثيراً من المناطق انضمت إلى الشرعية بدون إطلاق رصاص واحدة ، وهذا يدل على عمق الجهد السياسية السلمية التي تبذلها قيادات الإنقاذ .

كما أن الصراعتجاوز مرحلة الشمال - الجنوب ، بل أصبح صراعاً بين الشرعية والخارجين عليها ، وبعد إقرار النظام الفيدرالي فإن الولايات الجنوبيّة يتولى قيادتها جنوبين ، والقوات الشعبية المسلحة تضم كثيراً من الجنوبيين . وتزايد باستمرار مشاركة الجنوبيين في مؤسسات الحكم المركزي أكثر من أي مرحلة سابقة ، بما في ذلك نواب الرئيس والوزراء والولاة والمحافظون .. الخ . وعندما نقول جنوبين لهذا يعني المسيحيين أيضاً . وقد تجاهل معارضو ثورة الإنقاذ إنجازها الكبير في هذا المجال ، وهو النظام الفيدرالي ، والذي يعطي سلطات وصلاحيات واسعة لحكام الولايات والمحافظات الجنوبيّة ، والذي يتضمن عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في الولايات التي لا تسكنها أغلبية مسلمة . كما أن حرية الاعتقاد ومارسات الشعائر الدينية مكفولة ، والاعلام السوداني المركزي (ال்டليفيزيون) يعطى مساحة

ومن المبادئ التي يجب أن تلخص بها هذه اللجنة عدم الخلط بين انتهاكات حقوق الإنسان والأوضاع الحربية الإجبارية التي تسري في كل الحروب الأهلية أو الدولية ومن الطبيعي أن تحمل هذه اللجنة بوقف العياد بين الصراعات الداخلية . وألا تكون مؤمنة بحق الانفصال لتمرد الجنوب .

ونقاً لهذه الأسس أؤيد بلا تحفظ تطوير وتنشيط حركة سودانية لحقوق الإنسان من الداخل والخارج ، متأثراً بالتجربة الرائدة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، التي أفلحت إلى حد بعيد في القيام بدورها المستقل عن الحكومة والمعارضة ، إنها محاباة من هذه الزيارة ، ولكنها ليست محاباة فيما يتعلق بمهنتها . مهمة حراسة حقوق الإنسان من أي اعتداء وقد ساهمت في نجاح المنظمة في مهمتها تشكيلها الذي ينطوى على عدد كبير من الشخصيات المستقلة المحترمة والمقبولة وغير المرتبطة عضورياً بأى نشاط حزبي ، الأمر الذي عزز الانطباع بمصداقيتها .

فسوف يؤدي حسن اختيار الشخصيات وتوازنها دوراً في إقامة جسر من التعاون مع السلطات السودانية ، إن أكثر الناس تأييداً لنظام السودان الإسلامي ينحازون بشدة إلى اتخاذ هذه الإجراءات ، وسوف يعارضون أي عقبات توضع في سبيلها من قبل السلطات السودانية ، والمهم في الأمر أن يتحقق نوع من الفصل بين المارضة السودانية وهذه المهمة حتى لا تتحول إلى أداة في الصراع السياسي الداخلي ، وإذا كنا نتعامل بحق مع قضية حقوق الإنسان بالقدسية الواجبة لها فإنه يجب عزلها قدر الإمكان عن أن تكون مجرد أداة لابتزاز أو لممارسة التناورات السياسية . إن تشكيلاً جنة في إطار المنظمة العصبة من شخصيات سودانية وغير سودانية من مختلف الاتجاهات هو الإطار السليم لمعالجة هذه القضية بصورة نزيهة وعادلة ، وحتى لا نعطي للمتربيين بالأمة العربية الإسلامية فرصة لاستغلال هذه القضية لضرب استقلال ووحدة السودان الشقيق ،